

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

المحور الأول: أسس التنظيم الإداري في الجزائر.

تعد أسس التنظيم الإداري مهمة من أجل تنظيم الدولة لجهازها الإداري حيث تأخذ إحدى صور التنظيم الإداري إما المركزية الإدارية أو اللامركزية الإدارية، لهذا تقتضي الدراسة أن نتعرف على هذه الأسس التي يقوم عليها التنظيم الإداري.

أولاً: الأسس العامة للتنظيم الإداري.

يقوم التنظيم الإداري على أساسين هما:

1- المركزية الإدارية:

من خلال دراستنا لمفهوم الدولة نجد أن نظام المركزية قديم الظهور حيث ظهرت مع ظهور الإنسان وكان يتم ممارستها حتى في القبائل (زعيم القبيلة)، قبل تطور مفهوم الدولة التي باتت تعرف عدة صور.

أ- مفهوم المركزية الإدارية:

تعرف المركزية الإدارية على أن الوظيفة الإدارية تقتصر في الدولة على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم وزراء دون مشاركة من هيئات أخرى فهي تقوم على مبدأ توحيد الإدارة ودعائها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة أو المركز، ويعرفها الباحث عمار بوضياف أنه في ضوء النظام المركزي تباشر السلطة المركزية الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليها في العاصمة، فهي إذن تقوم على استقطاب السلطات الإدارية وتجميعها في يد شخص واحد أو هيئة واحدة.

بمعنى آخر أن المركزية الإدارية تتمثل في حصر وتركيز أو جمع الوظيفة والسلطات الإدارية في الدولة بيد الحكومة وممثليها أي الوزارة في العاصمة مما يؤدي إلى إدارة جميع مرافق الدولة ومؤسساتها من جهة واحدة في العاصمة ولا تشارك في ذلك أي هيئة أو سلطة أخرى مهما كانت صفتها، وبالتالي فيكون للحكومة المركزية سلطة البث والتقرير النهائي لكل المسائل الإدارية من خلال تنظيمات متعددة الأشكال لكنها تستقر في يد واحدة داخل الدولة، وعليه فالدولة تنفرد في ظل النظام الإداري بإدارة مرافقها لتظهر بشكل هرم إداري متسلسل وقد يأخذ هذا النظام صورتين هما التركيز الإداري وعدم التركيز الإداري.

ب- صور المركزية الإدارية.

تنقسم المركزية الإدارية إلى صورتين هما:

الصورة الأولى: التركيز الإداري:

يطلق على هذا النوع بالمركزية المتطرفة أو الوزارية، وتعني تركيز جميع مظاهر السلطة الإدارية في يد الحكومة المركزية في العاصمة بحيث لا تترك لأي ممثلين أو فروع سلطة التقرير بل تعتبرهم مجرد أدوات لتنفيذ سياساتها وقراراتها، ومن خلال هذا يتضح لنا عدم وجود هذا النوع من التنظيم الإداري في الوقت الحالي نظراً لصعوبة إدارة الدولة الحديثة المتدخلة لهذه الطريقة، إذ تتركز السلطة الإدارية في جزئياتها وعمومياتها في يد الوزراء مما يساهم في تراكم الملفات والقضايا وبطء معالجتها فينعكس ذلك سلباً على الجمهور المعني بالخدمة.

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

الصورة الثانية: عدم التركيز الإداري:

تسمى بالمركزية المعتدلة اللوزارية، النسبية ظهرت نتيجة مساوئ أو سلبيات التركيز الإداري، فلا يتوقع مثلا أن يسير وزير قطاعه على مستوى كل ولايات وأقاليم الوطن كل ولايات وأقاليم الوطن كل يوم هو في العاصمة، خاصة بعد تطور مجالات الحياة وتشعبها وزيادة الكثافة السكانية الأمر الذي أدى الى استحالة اطلاع الوزير على كل طلبات الجمهور يوميا وحلها والنظر فيها، هذا الأمر بدوره الى منح الوزراء أو وزير قطاع معين سلطات وصلاحيات خاصة لموظفيهم الإقليميين يستطيعون بفضلها وتحت اشرافهم لبث في بعض الأمور مع احتفاظ السلطة المركزية بسلطتها الرئاسية تجاههم، كما قد تحدث لجنة لهذا الغرض، وهو المعنى العام للمركزية الإدارية. وعليه فهذا النوع – عدم التركيز الإداري- يعبر عن تفويض اختصاصه الذي يقوم عن طريقة الوزير بتفويض جزء من صلاحياته لأحد مرؤوسيه تخفيضات من أعبائه، لكن هذا الأسلوب يبقى دائما غير قادر على تسيير الإدارة بطريقة ديمقراطية عملية.

أما التفويض فهو يعرف على أنه يعهد لرئيس الإداري وفقا لما يسمح به القانون لأحد مرؤوسيه بممارسة بعض الاختصاصات التي تدخل في مهام وظيفته التي يشغلها، فهو لا يعني تنازل عن السلطة أو الصلاحيات وإنما هو عمل إداري يتم بإرادة الرئيس الإداري المفوض لإشراك المفوض اليه في بعض صلاحياته تحت رقابة وتوجيه المفوض، وتجد فيه مسؤولية ثنائية، مسؤولية المفوض اليه اتجاه المفوض ومسؤولية المفوض الأصيل عن ما قام به المفوض اليه.

وبالتالي التفويض يكون من الأعلى الى الأسفل، ويكون جزئيا وليس كليا، ويبقى دائما من حق الأصيل ممارسة ما فوضه من صلاحيات لمرؤوسيه، كما له الحق متابعة أعمال المرؤوس المفوض ومراقبتها ويجوز له سحب التفويض، وانهاؤه أو تعديله في أي وقت يراه، فالهدف من التفويض هو توزيع السلطة الإدارية وتقليل التركيز الإداري.

ملاحظة: مع التفويض تبقى مسؤولية الأصيل قائمة لهذا يقال أن المسؤولية لا تفوض ولا تتأثر بالتفويض، كما يشترط للتفويض وجود نص قانوني يجيزه، ويجب أن يكون التفويض واضحا ومحددا.

ج- أركان المركزية الإدارية.

يرتكز النظام الإداري على ركنين أساسيين هما:

1- تركيز السلطة بين أيدي الإدارة المركزية:

أي أن تنفرد الحكومة بالوظيفة الإدارية ويستأثر الوزير بسلطة اتخاذ القرار بالأشراف والهيمنة على مرؤوسيه مهما اختلفت مستوياتهم على مستوى العاصمة أو على مستوى باقي الأقاليم.

2- خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام السلم الإداري والسلطة الرئاسية:

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

بمعنى ارتباط كل الوحدات الإدارية بالسلطة المركزية في العاصمة مشكلة سلما اداريا يعلوه الوزير وفي كل درجة منه يحوز الموظف صفة الرئيس لمن هم أدنى منه درجة وصفة المرؤوس لمن يعلوه درجة في هذا السلم الإداري حيث تربطهم علاقة تسمى السلطة الرئاسية، يترتب عنها علاقة تبعية وخضوع من المرؤوس للرئيس حتى أن مجلس الدولة الفرنسي أقر عدم امكانية رفع دعوى الغاء ضد قرارات الرئيس الموجهة للمرؤوسين في اطار تنفيذ العمل الوظيفي باستثناء التي تمس بمساره الوظيفي مثل قرارات الترقية والتأديب.

وتعرف السلطة الرئاسية (المركزية) على أنها مجموعة من الاختصاصات يتمتع بها كل رئيس اداري في مواجهة مرؤوسيه تربطهم علاقة تبعية وخضوع يمنحها القانون للرئيس رعاية للمصلحة العامة ولحسن سير المرافق العامة.

د- تقييم المركزية الادارية.

يتميز هذا النظام كغيره من الأنظمة بمجموعة من الايجابيات والسلبيات أهمها:

1- مزايا وايجابيات المركزية الادارية:

- النظام المركزي أو المركزية الادارية تقوي السلطة المركزية وتزيد من نفوذها وفرض هيمنها على أقاليم الدولة المختلفة.

- تحقيق المساواة بين المتعاملين مع الادارة دون التمييز بينهم من حيث اقامتهم بسبب تركيز اتخاذ القرار في يد سلطة واحدة.

- يحقق تجانس العمل الإداري ووضوحه وتوحيد نمطه.

- يعد من بين الانظمة في اقتصاد المال حيث يقلل من تبذير النفقات العامة، لأن استقلال المالي عادة ما يؤدي الى ظاهرة الافراط أو المبالغة في الصرف.

2- عيوب وسلبيات المركزية الادارية:

- حرمان القاعدة الشعبية من المساهمة في صناعة القرار وتسيير شؤون الدولة ولو بطريقة غير مباشرة.

- انتشار وسيطرة ظاهرة البيروقراطية.

- جهل وسوء التعامل مع المعطيات والمميزات المحلية.

- صعوبة تنفيذ نفس القرار على جميع أقاليم الدولة.

- بطئ الاطلاع على الملفات وبطئ الاستجابة لتلبية الحاجات العامة.

هـ- هيئات الادارة المركزية في الجزائر.

تتكون الادارة المركزية الادارية من عدة هيئات هي:

1- رئاسة الجمهورية:

تعتبر أهم المؤسسات الدستورية، حيث حدد المشرع الجزائري شروط الترشح لهذا المنصب والصلاحيات التي يتمتع بها، حيث يتمتع بعدة صلاحيات مثل: سلطة التعيين بصفته يمثل أعلى الهرم الإداري حيث يقوم بتعيين المسؤولين السامين في الدولة وانهاء مهامهم على حسب قاعدة توازي الأشكال، ومثال على المناصب (الامين العام لكل الوزارات، مديرو الجامعات، المدير العام

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

للتوظيف العمومي، وفي رئاسة الجمهورية يعين على سبيل المثال الأمين العام لرئاسة الجمهورية، كما يعين في المصالح الخارجية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية كل من القناصل العامين والقناصل يعين على مستوى المؤسسات القضائية رئيس محكمة التنازع وقضااتها، بالإضافة الى رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية... الخ).

على المستوى الاقليمي: يعين الولاة، المندوبون، الكتاب العامون للولايات المفتشون العامون للولايات، رؤساء دواوين الولاة، رؤساء الدوائر.

وتتكون رئاسة الجمهورية من عدة مصالح فالمهام المتعددة والمختلفة لرئيس تتطلب :

- جهاز اداري.

- مدير الديوان.

- أمانة عامة لرئاسة الجمهورية.

- أمانة عامة للحكومة.

- مستشارون.

- رئيس الديوان.

2- الوزير الاول:

منصب الوزير الاول جاء مع التعديل الدستوري لسنة 2008، والذي يعين بمقتضى مرسوم رئاسي وتنتهي مهامه بنفس الالية وفق قاعدة توازي الاشكال، حيث يعين الوزير الاول بعد استشارة الاغلبية البرلمانية وينهي مهامه حيث يقوم الوزير الاول بعدة صلاحيات حسب المادة 90 من الدستور أهمها:

- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الاحكام الدستورية.

- يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات.

- يرأس اجتماعات الحكومة.

- يوقع المراسيم التنفيذية يسهر على حسن سير الادارة العمومية.

3- الوزارات:

الحكومة تتكون من عدة وزارات تمثل جميع القطاعات حيث تمثل الوزارة هيئة تركيز اداري لا تتمتع بالشخصية المعنوية بل تستمد وجودها من الدولة، اذ تعتبر كل وزير ممثل للدولة على مستوى قطاعه يمارس الصلاحيات باسمها ولحسابها، حيث يمثل الوزير الرئيس الاعلى في وزارته يقوم برسم سياسته في حدود ما أعدته السياسة العامة للدولة ينفذها وينسق بين وحداتها الادارية.

وللوزارة هياكل ادارية على مستوى الولايات تشرف على تنفيذ قراراتها وتعليماتها وبرامجها وتمثلها على المستوى المحلي تعرف باسم المديرية التنفيذية.

4- الهيئات الاستشارية المركزية:

الهدف من انشاء هيئات استشارية هو مساعدة الادارة في مختلف عمليات صنع وتنفيذ السياسة العامة للدولة وذلك من خلال الاستفادة من آراء وخبرات المختصين في أي مجال، وتوجد في

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

الجزائر عدة هيئات استشارية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان وحمايتها وهي محددة بموجب مراسيم رئاسية.

2- اللامركزية الادارية:

أ- تعريف اللامركزية الادارية:

تعرف اللامركزية الادارية على أنها: " النظام الاداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الادارية بين الادارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات ادارية أخرى اقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الادارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الادارة".

ب صور اللامركزية الادارية:

تأخذ اللامركزية صورتين هما:

الصورة الأولى: اللامركزية المرفقية المصلحية:

وهي استقلال المرافق العامة بإدارة شؤونها بنفسها دون تدخل السلطة المركزية حيث تتمثل في منح مرفق عام معين (التعليم، الصحة، النقل، السياحة...الخ) الشخصية المعنوية ليصبح مستقلا عن السلطة المركزية في أداء وظيفته ونشاطاته فاللامركزية المرفقية تركز على الاختصاص الموضوعي والوظيفي، مم استدعى تسميتها أيضا باللامركزية المصلحية، دون الاهتمام بالنطاق أو المجال الاقليمي الذي يمارس فيه ذلك النشاط أكان وطنيا أو محليا.

الصورة الثانية: اللامركزية الاقليمية المحلية:

هي الصورة الواضحة والكاملة لتطبيق النظام اللامركزي، حيث تقوم على الأركان الاساسية التي تستند اليها اللامركزية، وترتكز اللامركزية الاقليمية أو الادارة المحلية على الاختصاص الاقليمي، حيث تباشر الهيئات اللامركزية صلاحياتها (الشؤون المحلية) في نطاق حيز جغرافي معين، كما هو الشأن بالنسبة لوحدات الادارة المحلية(البلدية والولاية) الا اذا كانت قراراتها وأعمالها مشوبة بعيب تجاوز الاختصاص الاقليمي، مما يعرضها للإلغاء في حالة الطعن فيها.

ج- أركان اللامركزية الادارية:

هناك عدة أركان أساسية لقيام اللامركزية هي:

- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يرجع هذا السبب لوجود وظهور مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان اقليم أو جهة معينة من الدولة تختلف عن الاحتياجات والمصالح أو الشؤون الوطنية العامة والمشاركة(مثل قطاع الدفاع والأمن) بين جميع المواطنين بالدولة.

- الاعتراف بوجود هيئات وأجهزة محلية مستقلة ومنتخبة:

وهذا يعني الاعتراف للهيئات المحلية بالاستقلالية في تسيير شؤونها المحلية بعيدا عن تدخل السلطة المركزية، وهذا ما يتطلب الاعتراف لها بالشخصية المعنوية، والتي تعني مجموعة أشخاص أو أموال (تتكاثف وتتعاون لتحقيق مصلحة وهدف مشروع بموجب اكتساب الشخصية

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

القانونية وعليه فإن الشخصية المعنوية تعتبر السند القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق ومن التزامات وتحمل للمسؤولية. وأن تكون منتخبة من سكان الاقليم ذاته، الا أن هذا لا يعني فصلها واستقلاليتها بصفة تامة عن المركز حتى لا تصبح دويلات مستقلة وقائمة بذاتها وانما في مجال تسيير حاجياتها المحلية تسييرا اداريا بسلطة مستقلة.

- الخضوع للرقابة الادارية (أو الوصائية):

ان قيام مصالح محلية يقتضي بالضرورة قيام انشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتسيير تلك المصالح، الا أن هذه الاستقلال لن يكون تاما أو مطلقا، بل يكون محدودا في نظام اللامركزية الادارية، حيث تربط بين المركزية والهيئات المحلية علاقة تسمى بالرقابة أو الوصاية الادارية.

د- تقدير اللامركزية الادارية (النظام الاداري اللامركزي):

1: مزايا اللامركزية:

تعتبر اللامركزية الادارية توجه جديد ظهر نتيجة عدة سلبيات في الادارة المركزية، وعليه فهو يتميز بعدة ميزات وايجابيات لعل أهمها:

- على المستوى السياسي:

يشكل نظام اللامركزية الادارية مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة، كما أن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية الادارية جلية وواضحة، حيث تعتبر اللامركزية الادارية مدرسة حقيقية للديمقراطية، اذ انه لا ديمقراطية بدون لامركزية، على اعتبار أن تطبيق اللامركزية الادارية من شأنه تعليم المواطنين (ناخبين ومترشحين) وتدريبهم على العملية الديمقراطية.

- على المستوى الاداري:

يحقق تطبيق اللامركزية في المجال الاداري جملة من الايجابيات أهمها:

- تخفيف العبء عن الادارة المركزية بموجب نقل وتحويل كثير من المهام الى الهيئات اللامركزية لتتفرغ الاولى فقط لقضايا ذات البعد الوطني.

- تحسين وتجويد الوظيفة الادارية، نظرا لإدارة وتسيير الشؤون اللامركزية من طرف أشخاص لهم مصالح مباشرة وحقيقية مما يدفعهم الى زيادة الاهتمام لتلبية الاحتياجات المحلية في ضوء اللامركزية الاقليمية أو الابداع وتحسين الاداء في التسيير بالنسبة للامركزية المرفقية.

- تجنب البطء (الروتين) الاداري، وما يترتب عنه من آثار سلبية، من حيث تبسيط الاجراءات الادارية وتقريب الادارة من المواطن.

- على المستوى الاجتماعي:

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

يؤدي التقسيم السليم للنظام اللامركزي الى توزيع الدخل والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها ستنال جزء منه لسد احتياجاتها.

- على المستوى الاقتصادي:

يمكن تبرير الأخذ باللامركزية الادارية استنادا الى مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، حيث توضع الخطة العامة للدولة من طرف الادارة المركزية (هيئات التخطيط الوطنية)، ولا يمكن تجسيدها وتطبيقها الا بواسطة أجهزة وهيئات لا مركزية موجودة على المستوى المحلي.

2- عيوب اللامركزية:

تتجلى عيوب ومساوئ اللامركزية الادارية في ما يلي:

- على المستوى السياسي:

يرى البعض أن تطبيق اللامركزية الادارية خاصة المطلقة من شأنه ان يؤدي الى المساس بوحدة الدولة وقوة وسلطة الادارة المركزية من جراء تفضيل المصالح المحلية الاقليمية (تبني النزعة الجهوية) على المصلحة الوطنية العامة.

- على المستوى الإداري:

لما كان تشكيل هيئات اللامركزية الادارية (خاصة الاقليمية منها) غالبا ما يتم عن طريق الانتخاب والذي لا يقوم بالضرورة على الخبرة والكفاءة بفعل وتأثير الدعاية الحزبية فقد ينجم عن ذلك هبوط مستوى أداء وكفاءة الجهاز الإداري نظرا لتوالي ادارة الهيئات المحلية بواسطة أعضاء قد لا تكون لهم الدراية والمعرفة بأساليب العمل الإداري وتقنياته وقواعده العلمية.

ثانيا: الأسس العامة لنظام الإدارة المحلية:

سنتطرق في هذا العنصر الى مفهوم نظام الادارة المحلية بالإضافة الى الفرق بين نظام الادارة المحلية والمفاهيم المشابهة لها.

1- تعريف الادارة المحلية:

عرف الادارة المحلية الكثير من المفكرين والمختصين في هذا المجال من بين هذه التعاريف: تعريف مصطفى الجندي حيث عرفها: على انها "حكم ذاتي محلي فيما يتعلق بنطاق الادارة فقط دون التشريع " أما ريفيرو فقد اعتبرها ذلك التنظيم اللامركزي يوجد حينما يعطي القانون لأعضاء منتخبين بواسطة وحدات ادارية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وسلطة اصدار قرارات في كل أو بعض ما يتعلق بالشؤون المحلية لتلك الهيئات.

أما الباحث الجزائري مسعود شيهوب فقد عرفها على أنها: نظام يقوم على أساس جغرافي، حيث يقسم اقليم الدولة الى وحدات جغرافية، تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة ترتبط فيما بينها بروابط التضامن، وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب.

المحور الأول ————— أسس التنظيم الإداري في الجزائر

كما عرفها سليمان الطماوي على أنها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات الأمم المتحدة فعرفتها على أنها: " مجموعة أجهزة محلية فنية وتنفيذية أيا كانت صورتها أو على اختلاف مستوياتها الموجودة في إطار الدولة وفي مستوى أدنى من الحكومة المركزية القومية في الدولة الموحدة أو أدنى من حكومة الولاية في الدولة الفيدرالية تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي فيه سلطة محلية منتخبة كلها أو معظمها، وتمارس اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض في الاختصاصات المخولة لها بموجب الدستور أو القوانين".

2- بعض المصطلحات المشابهة لها:

أ- الإدارة المحلية وعدم التركيز المحلي:

تعرفنا سابقا على عدم التركيز المحلي حيث وجدنا أنه يعبر عن الصورة المخفضة لنظام المركزية الإدارية حيث يفوض الوزير جزء من صلاحياته لمن يمثله على مستوى الأقاليم يمارسها تحت إشرافه ورقابته وتربطه به السلطة الرئاسية وهو معين -ممثل الوزير أو ممثل السلطة المركزية- على المستوى المحلي، حيث لا يتمتع بالاستقلال في التسيير الإداري والمالي إذا الإدارة المحلية وعدم التركيز الإداري (المحلي) يتشابهان من حيث أنهما أسلوبان للتنظيم الإداري للدولة لكنهما يختلفان في أن الإدارة المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية وما يترتب عنها من استقلال مالي وإداري وتنوع في السلطات الإدارية ممنوحة لها أصالة عن طريق القانون وليس عن طريق التفويض كما في عدم التركيز الإداري، إذ يفرق بينهما على أنه في عدم التركيز الإداري يتم فقط استخدام التفويض بدرجات مختلفة، بينما في الإدارة المحلية تخلق بسلطة إدارية خارج المركز، بالإضافة إلى أن الفرق بينهما في مجال المسؤولية يتمثل في أن المفوض إليه والمفوض يتحملان المسؤولية إذ يتحمل الأصل أي السلطة المركزية المسؤولية عن أعمال ممثله المحلي في نظام عدم التركيز الإداري في حين لا تتحمل السلطة المركزية المسؤولية عن أعمال الإدارة المحلية.

ب- الإدارة المحلية والحكم المحلي:

يرى البعض أن الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية في حين الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية، في حين يرى البعض أن الإدارة المحلية هي أولى خطوات تجسيد الحكم المحلي فهي بذلك تعتبر جزء منه. في حين يرى البعض الآخر أنها مرادفان ولا فرق بينهما وعادة ما يستخدم كلا المصطلحين للتعبير عن معنى واحد.

3- أركان الإدارة المحلية:

تناولنا سابقا وبالتفصيل أركان اللامركزية وهي نفسها أركان الإدارة المحلية وتتمثل في:

- الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن باقي أقاليم الدولة.
- إشراف هيئات محلية منتخبة ومستقلة على المصالح المحلية.
- خضوع هذه الهيئات لرقابة إدارية وصائية من قبل السلطة المركزية.

4- أسباب الاخذ بالإدارة المحلية:

هناك مجموعة من الاسباب التي دفعت الكثير من الدول بالأخذ بنظام الإدارة المحلية منها:
أ- تزايد مهام الدولة:

حيث كانت الدولة سابقا تتمتع بأنشطة ومهام محدودة، حيث تقوم السلطة المركزية لوحدها بتسيير شؤونها وتسيير جميع اقاليمها لا سيما في مجال الامن، الدفاع والقضاء لهذا سميت بالدولة الحارسة ولم تكن تتدخل في باقي المجالات، لكن مع تطور وظائف الدولة وتعددتها أصبحت دولة تتدخل في معظم الشؤون التي تقوم بعملية التسيير والتنظيم في جميع المجالات (الاجتماعية، الاقتصادية/ الثقافية... الخ)، وحتى تتمكن من هذا كان لابد على الدولة من انشاء أجهزة ادارية أخرى مساعدة لها ومنها الإدارة المحلية.

ب- التفاوت بين أجزاء اقليم الدولة الواحدة:

الاختلاف بين اقاليم الدولة الواحدة جغرافيا خاصة لدى شاسعة المساحة مثل دولة الجزائر هذا ما يترتب عنه بالضرورة اختلاف طبيعتها اختلاف ثرواتها، اختلاف الامكانيات التي تتوفر عليها كل اقليم بالإضافة الى اختلاف الكثافة السكانية هذا الامر جعل من الضروري اعتماد نظام الإدارة المحلية.

ج- تجسيد الديمقراطية:

من أهم مبادئ الديمقراطية هو اشراك القاعدة الشعبية في تسيير شؤونها عن طريق انتخاب السكان المحليين لأعضاء لتسيير شؤونهم وتشكيل مجالس منتخبة تمثل الجماعات المحلية وتخدم مصلحة الشعب المحلية من أجل تلبية حاجاتهم المحلية وتحقيق التنمية على المستوى المحلي.